

مجلة السياسة الخارجية الأمريكية: المشاريع العملاقة للسياسي ممولة بالديون



الأربعاء 11 يونيو 2025 08:30 م

كشفت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، أن مصر تخطط لإنشاء مدينة جديدة فاخرة للأثرياء تُسمى "جريان" على مساحة 1680 فدانًا. وأكدت المجلة أن هذا هو أحدث مشروع ضمن سلسلة من المشاريع الضخمة التي نفذها الجنرال عبد الفتاح السيسي. وشملت هذه المشاريع عاصمة إدارية جديدة شرق القاهرة بتكلفة 59 مليار دولار، وخط سكة حديد أحادي بتكلفة 1.3 مليار دولار، وخط سكة حديد فائق السرعة بتكلفة 23 مليار دولار، والعديد من المدن الراقية الأخرى للأثرياء المخطط لها - وجميعها ممولة بديون خارجية متزايدة. وقالت المجلة إن المنتقدون يأكدون بأن هذه المشاريع ليست سوى وسيلة أخرى يستخدمها نظام السيسي لضمان قبضته على البلاد. فمنذ أن قاد السيسي انقلابًا عسكريًا ضد أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيًا، محمد مرسي، عام 2013، شارك الجيش عن كثب في العديد من المشاريع الحكومية.

وتابعت أنه مع سيطرة الشركات المرتبطة بالجيش على المزيد من العقارات الفاخرة، يُنقل العديد من فقراء المناطق الحضرية في البلاد إلى ضواحي المدن، مما يُصعب حشد الاحتجاجات الجماعية ضد نظام حكم العسكر والسيسي. ولفتت أنه في وقت سابق من هذا الشهر، كشفت مصر عن خطط لتطوير مدينة صحراوية جديدة تُسمى "جريان" على مساحة 1680 فدانًا. ستشهد هذه المبادرة الضخمة تحويل حوالي 7% من حصة البلاد السنوية من مياه نهر النيل من مناطق الدلتا الخصبة عبر قناة صناعية متعرجة عبر المدينة. وستقع المدينة بالقرب من المتحف المصري الكبير العملاق، الذي افتُتح مؤخرًا على مشارف القاهرة، ومطار أبو الهول الدولي.

وبينت أن مصر تأمل في أن تُحَقِّز هذه المشاريع النمو والتنمية على المدى الطويل. صرَّح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي بأن مشروع تطوير جريان، على سبيل المثال، سيوفر 250 ألف فرصة عمل وسكنًا لملايين الأسر.

ومع ذلك، يؤكد المنتقدون بأن هذه المشاريع ليست سوى وسيلة أخرى يستخدمها نظام السيسي لضمان قبضته على البلاد. فمنذ أن قاد السيسي انقلابًا عسكريًا ضد أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيًا، محمد مرسي، عام 2013، شارك الجيش عن كثب في العديد من المشاريع الحكومية.

ومع سيطرة الشركات المرتبطة بالجيش على المزيد من العقارات الفاخرة، يُنقل العديد من فقراء المناطق الحضرية في البلاد إلى ضواحي المدن، مما يُصعب حشد الاحتجاجات الجماعية.

واستطردت المجلة أنه في غضون ذلك، تواصل الجهات المُقرضة متعددة الأطراف والحكومات ضخ مليارات الدولارات إلى مصر. تتلقى البلاد قروضًا من صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والصين، بالإضافة إلى منح من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وقد ارتفع الدين الخارجي لمصر من 37 مليار دولار في عام 2010 إلى 155 مليار دولار في سبتمبر الماضي. ونوهت أنه تم توسيع حزمة الإنقاذ الأولية التي أقرها صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار في عام 2022 إلى 8 مليارات دولار في مارس 2024. وفي أبريل، وافق الاتحاد الأوروبي على حزمة قروض بقيمة 4.6 مليار دولار لمصر. في غضون ذلك، أقامت مصر شراكات في العديد من مشاريع البنية التحتية مع شركات صينية، بما في ذلك شركة هندسة البناء الحكومية الصينية. واستثمرت الإمارات العربية المتحدة 35 مليار دولار في مشروع في رأس الحكمة، وهو منتج سياحي مُخطَّط له على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وأشارت أن العديد من المحليين يحذرون من أن فشل السيسي في الحد من الإنفاق على المشاريع التافهة قد يضر بالآفاق الاقتصادية للبلاد موضحة أنه في فبراير، دعا الملياردير المصري نجيب ساويرس البلاد إلى إعادة النظر في مشاريعها الضخمة الممولة من الخارج، والتي حفزها ما وصفه بـ"رئيس طموح للغاية". وفي الشهر الماضي، حذرت خبيرة التجارة الدولية نزمين طاحون من أن عبء خدمة الدين في مصر يتجاوز 50% من إنفاقها العام، وقد يؤدي إلى تحديات مالية أسوأ للبلاد.

واختتمت أنه من المتوقع أن يستغرق بناء مدينة جريان الفاخرة خمس سنوات. في غضون ذلك، يتزايد الفقر في مصر، ويواصل المواطنون المصريون العاديون مواجهة أزمة غلاء المعيشة.

بلغ معدل التضخم أعلى مستوى له في أربعة أشهر في مايو، ليصل إلى 16.8%.